



## تقييم الخطة التشغيلية - 2019



إعداد  
السيدة جمانة الهاشم  
رئيس الدائرة الادارية وشؤون الموظفين/منسق المشروع  
و  
الباحث الإقتصادي بسّام جوني  
مصلحة الدراسات الإقتصادية والإنماء الصناعي

تشرين الثاني 2019

## 1. خطة العمل – تقييم سنة 2019

الفارق (بين النتيجة المتوقعة والنتيجة المحققة)	النتيجة المحققة (نتيجة/حالة في نهاية العام)	النتيجة المتوخاة ( بحلول نهاية السنة)	النشاط	رقم النشاط (بحسب الخطة الإستراتيجية)
<p>تم إنجاز مشروعي المرسومين دون إقرارهما. ضروري العمل على إنجاز ذلك خلال العام 2020 مع أو دون رأي المعنيين خارج الوزارة .</p>	<p>- أحيل مشروعا المرسومين على مندوبي الإدارات الحكومية المعنية دون أجوبة حتى تاريخه. - متابعة تنظيم الكشوفات اليومية لمتابعة أوضاع كل المصانع العاملة في مختلف المحافظات، بهدف: - مراقبة مدى إستمرار توافر شروط الترخيص للمؤسسة الصناعية ومراقبة الجودة.  -إنجاز الآلية المبسطة للإجراءات الادارية للتراخيص الصناعية التي تم إنجازها بالتعاون بين وزارة الصناعة ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، من خلال مشروع "تبسيط الإجراءات الادارية في الإدارات العامة"، الممول من الإتحاد الأوروبي، والذي تستفيد منه وزارات : الشؤون الاجتماعية والسياحة والصحة العامة والصناعة، وينتج مشروع تبسيط الإجراءات تم إختصار الخطوات المطلوبة لإصدار التراخيص الصناعية لكي تنجز في مهلة 20 يوما كحد أقصى".  - إطلاق حملة مراقبة أعمال المسالخ حرصاً على سلامة غذاء المواطنين اللبنانيين وضمان جودة اللحوم والتزام المسالخ بالشروط البيئية، بحيث تشمل كل المحافظات اللبنانية.</p>	<p>إقرار مشروعي تعديل المرسومين رقم 8018 ورقم 5243 تبسيط إجراءات التراخيص. تعميم مضمون المرسومين عبر الوسائل الإعلامية المتاحة. ترسيخ الآليات وتعميمها والعمل المتواصل على تحديثها وتصحيح مساراتها</p>	<p>- تبسيط إجراءات الترخيص الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وقفونة أوضاعها وتوجيهها بالتعاون مع الشركاء (وزارات البيئة والصحة العامة والزراعة والأشغال العامة/التنظيم المدني والشؤون الإجتماعية، نقابة الحرفيين، وجمعية الصناعيين اللبنانيين، وغرف التجارة والصناعة والزراعة).</p>	<p>1.1.1</p>

الفارق (بين النتيجة المتوقعة والنتيجة المحققة)	النتيجة المحققة (نتيجة/حالة في نهاية العام)	النتيجة المتوخاة ( بحلول نهاية السنة )	النشاط	رقم النشاط (بحسب الخطة الإستراتيجية)
	<p>- تنظيم وقوننة قطاع تعبئة المياه واعتماد آلية التتبع للكشف على مصادر المياه والتأكد من سلامتها مروراً بعمليات التعبئة والحفظ والتخزين والتوزيع وفق المعايير الصحية وشروط السلامة العامة." والكشف على المؤسسات التي تقدّم أصحابها بطلبات ترخيص في وزارة الصناعة واعطاؤهم مهل زمنية للتقيد بالشروط الفنية المطلوبة واقفال المحطات غير المستوفية للشروط والتي لم تتطابق عينات المياه فيها مع المعايير الصحية المطلوبة لمياه الشرب والتي لم تتقدّم بطلبات ترخيص وفق الأصول إلى وزارة الصناعة.</p>			
	<p>- تم ويتابع نظراً للمشاريع المتلاحقة وحجمها وضرورة مواكبة التطور باستمرار.</p> <p>- متابعة مشروع ممول من الحكومة اليابانية بالتعاون مع اليونيدو بعنوان: "خلق سبل عيش مستدامة للمجتمعات المتضررة من تدفق اللاجئين السوريين في شمال لبنان من خلال تحسين فرص العمل في مجال صناعة الأثاث" وتحديد المستفيدين والآلات التي ستقدم لمصانعهم ضمن المشروع.</p> <p>- متابعة مشروع CELEP 4:</p> <p>"The Community Empowerment and Livelihoods Enhancement Project": ضمن إطار خلق فرص العمل والإبداع في قطاع الأغذية الزراعية في لبنان من خلال نقل التكنولوجيا والتدريب على المهارات CELEP-4</p>	<p>إقامة مشاريع مشتركة مع المنظمات الدولية والإقليمية والحكومية وغير الحكومية والحكومات الأجنبية والبنك الدولي ومصرف لبنان والشركات المالية لزيادة الحوافز بهدف توفير تمويل إضافي للقطاع الصناعي.</p> <p>تقديم مساعدات تقنية (مناطق صناعية، طاقة بديلة، بيئة نظيفة، أبحاث وتطوير، تدريب، تسويق، منتجات جديدة ومتميزة).</p> <p>اليد العاملة تطورت وآلات صناعية حديثة تأمنت.</p>	<p>إطلاق ومتابعة مشاريع مشتركة مع المنظمات الدولية والإقليمية والحكومية وغير الحكومية والحكومات الأجنبية والبنك الدولي والبنوك الأوروبية والإتحاد الأوروبي ومصرف لبنان والشركات المالية لزيادة الحوافز بهدف توفير تمويل إضافي للقطاع الصناعي ولتقديم مساعدات تقنية (مناطق صناعية، طاقة بديلة، بيئة نظيفة، أبحاث وتطوير، تدريب، تسويق، منتجات جديدة ومتميزة).</p>	<p>1.1.2</p>

الفارق (بين النتيجة المتوقعة والنتيجة المحققة)	النتيجة المحققة (نتيجة/حالة في نهاية العام)	النتيجة المتوخاة ( بحلول نهاية السنة)	النشاط	رقم النشاط (بحسب الخطة الإستراتيجية)
	<p>- متابعة الدراسات والكشوفات لإستكمال مشروع المناطق الصناعية.</p> <p>- إجتماعات مع سفارة الصين في لبنان بهدف تشجيع مشاركة المؤسسات الصينية في مشروع تمويل وتأهيل البنى التحتية في المناطق الصناعية الجديدة المنوي إقامتها.</p> <p>وتشجيع أصحاب الشركات الصينية على الإستثمار في لبنان عبر اقامة مصانع انتاج لهم، واعتماد لبنان قاعدة لسوق الدول العربية ومنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا تعزيزاً لطريق الحرير التي يعاد تفعيلها ويعتبر لبنان في صلبها.</p> <p>- تواصل دائم مع وزارة الخارجية والمغتربين/ الملحقين الإقتصاديين لمتابعة الفرص المتاحة مع مختلف الدول لتوطيد العلاقات الثنائية للتطوير الصناعي.</p> <p>- إقامة مؤتمر في السراي الحكومي بعنوان "دعم الصناعات الغذائية : خيار أساسي لمستقبل أفضل" بالتعاون مع UNIDO بهدف إطلاق خريطة طريق لقطاع الصناعات الغذائية في لبنان.</p>			
<p>- أحيل الملف على رئاسة مجلس الوزراء لإعادة إحالته من قبلها على مجلس شوري الدولة</p>	<p>- أعاد مجلس شوري الدولة مشروع القرار لإحالته عليه من قبل رئاسة مجلس الوزراء وليس من وزارة الصناعة.</p>	<p>- متابعة إقرار مسودة القرار</p> <p>- بداية التنفيذ الفعلي للمشروع.</p> <p>- إجتماعات لجنة الحوار لدعم القطاعات الصناعية الثلاث المستهدفة استكملت</p> <p>- تقييم سنوي</p>	<p>مأسسة الحوار بين القطاعين العام والخاص</p> <p>لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة</p> <p>والحرفية لا سيما تكنولوجيا المعلومات،</p> <p>الأعشاب ولوحات التحكم الإلكتروني وتعميمها</p> <p>تباعاً على قطاعات أخرى.</p>	1.1.3

رقم النشاط	النشاط	النتيجة المتوخاة	النتيجة المحققة	الفارق
(بحسب الخطّة الإستراتيجية)		( بحلول نهاية السنة )	(نتيجة/حالة في نهاية العام)	(بين النتيجة المتوقّعة والنتيجة المحقّقة)
1.1.4	<p>إقرار إقتراح قانون الدمج بين المصانع ونشر فوائده وتوجيه الإستثمارات نحو التوسّع والتكامل من أجل تفعيل المرسوم المتعلّق بالتحسين العقاري وتخفيض نسبة الضريبة (من 10 إلى أقل من 5% بأقل تقدير) لتخفيف العبء على الصناعيين.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تنفيذ مشروع القانون وإنجاز المراسلات اللازمة.</li> <li>- تعميم القانون عبر الوسائل الإعلاميّة المتاحة.</li> <li>- فوائد الدمج نشرت عبر إقامة ورش عمل مع الصناعيين</li> </ul>	<p>- لم يتم إقراره من الهيئة العامة لمجلس النواب حتى تاريخه.</p>	<p>- عدم تحقيق الهدف بانتظار إقرار مشروع القانون في مجلس النواب</p>
1.2.1	<p>رفع مستوى دائرة المدن والمناطق الصناعيّة في الوزارة إلى مصلحة وتعزيز دورها وإنجاز البنى التحتيّة للمناطق الصناعيّة الجديدة المقترحة (بعلبك - تربل - جليلية و/أو غيرها والمتين بتمويل من هولندا وبالتعاون مع اليونيدو.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تنفيذ الدراسات الهندسيّة لإنشاء المناطق الصناعيّة المقترحة عبر اليونيدو وبداية العمل على بناء المناطق الصناعيّة.</li> <li>- بداية عمليّة انضمام الشركات إلى المناطق الصناعيّة</li> <li>- ورش عمل مع الصناعيين والجهات المعنية لنشر فوائد المدن الصناعيّة وللإستثمار فيها عند إنشائها وإتمام أعمال بناء المناطق الصناعيّة المقترحة</li> </ul>	<p>- أنجزت الإدارة مشروع تعديل قانون إحداث الوزارة ومشروع تعديل مرسوم تنظيمها لتحديث هيكلية الوزارة ومواكبتها للتطور والحاجة على مدى السنوات القادمة بانتظار إحالة الملف على مجلس شوري الدولة للرأي. علماً أنه سبقت إحالته وأعيد كون الإحالة تمت خلال فترة تصريف الأعمال بعد إستقالة الحكومة.</p> <p>- إقرار مجلس الوزراء للمشروع الذي قدّمته وزارة الصناعة لإنشاء خمس مناطق صناعية مشتركة بين القطاعين العام والخاص، بهدف تدعيم القطاعات الإنتاجية، ومساير تقوية الشراكة الفعلية بين القطاعين العام والخاص. ويشكّل هذا المشروع الحيوي ركيزة بنيوية وبنية تحتية صلبة تعزّز بقاء وصمود ورفاهية المجتمعات المجاورة والمحيطة بالمناطق الصناعية المنوي إنشاؤها. فالمناطق الصناعية الجديدة ستكون مركزاً للصناعات الحديثة التي تعتمد على الابتكار والتكنولوجيا والصناعات الغذائية وغيرها من الصناعات التي تتمتع بقدرات إنتاجية تفاضلية وتنافسية. وسوف تشكّل تكتلات اقتصادية تنموية شاملة تخلق بيئة أعمال مترابطة ومتكاملة."</p>	<p>- إستكمال</p>

الفارق (بين النتيجة المتوقعة والنتيجة المحققة)	النتيجة المحققة (نتيجة/حالة في نهاية العام)	النتيجة المتوخاة ( بحلول نهاية السنة)	النشاط	رقم النشاط (بحسب الخطة الإستراتيجية)
	<p>- إقامة ورشة عمل بالتعاون مع جمعية الصناعيين وجمعية رجال الأعمال اللبنانية- الألمانية في أوتيل "لوغابرييل" بعنوان " واقع ومستقبل المناطق الصناعية في لبنان" حيث عرض فيها مدير عام وزارة الصناعة لمشروع "إستراتيجية تنمية المناطق الصناعية اللبنانية 2030".</p>			
<p>- لم يتحقق</p>	<p>- إنجاز الدراسات والحصول على الموافقات والتحويل بانتظار التواقيع النهائية.</p> <p>- تأخير نتيجة تغييرات سياسية على الملف لإحالاته على مجلس شورى الدولة، لإبداء الرأي.</p> <p>- تأخير نتيجة تغييرات سياسية على الملف.</p> <p>- أصدر وزير الصناعة قرارين يتعلّقان بتنظيم العمل في المستودعات الصناعية والكشف على السلع التي تدخل الى هذه المستودعات للتحقق من إستيرادها لحاجات إنتاجية صناعية.</p> <p>- إطلاق حملة صفر تلوث صناعي في حوض نهر الليطاني والتي تتألف من ثلاثة مراحل . وتألّف فريق مشترك من وزارة الصناعة ووزارة البيئة والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني بهدف إستكمال الكشف على بقية المؤسسات الصناعية على ضفاف الليطاني لمعرفة مدى تطبيقها للإجراءات المطلوبة لمكافحة التلوث الصناعي.</p>	<p>- الحصول على تمويل لتنفيذ مشاريع بهدف تطوير البنى التحتية بالتعاون مع الجهات المعنية والخدمات الداعمة للمؤسسات والمناطق الصناعية.</p> <p>- إستمرار تنفيذ الخطة بالتعاون مع الجهات المعنية</p>	<p>عقد إجتماعات دورية مع الإدارات والجهات المعنية (إدارات عامة ومؤسسات عامة ونقابات وبلديات) لتطوير البنى التحتية والخدمات الداعمة للمؤسسات والمناطق الصناعية.</p>	<p>1.2.2</p>

رقم النشاط	النشاط	النتيجة المتوخاة	النتيجة المحققة	الفارق
(بحسب الخطّة الإستراتيجية)		( بحلول نهاية السنة )	(نتيجة/حالة في نهاية العام)	(بين النتيجة المتوقعة والنتيجة المحققة)
1.3.1	<p>حثّ المصانع بكل الوسائل المتاحة إيجابياً على تدريب عمّالهم ورفع مستوى خبراتهم.</p>	<p>- تأمنت الدورات التدريبية المتوفرة بالتعاون مع اليونيدو والاتحاد الأوروبي والمعهد الأوروبي للتعاون والتنمية (IECD) شاركت المصانع فيها بالتعاون مع جمعية الصناعيين وتعميمها على الصناعيين.</p>	<p>- عملية مستمرة على مختلف الصعد وفي عدة مجالات إنتاجية.</p> <p>- إقامة ورشة عمل بالتعاون مع جمعية الصناعيين ومع ممثلي وكالات المنظمات الدولية العاملة في لبنان بهدف تبادل الخبرات والمعلومات حول اشراك المؤسسات الصناعية اللبنانية في دفا تر الشروط والمناقصات المخصصة لمشتريات المنظمات الدولية في لبنان.</p> <p>- ضمن إطار متابعة مشروع ممول من الحكومة اليابانية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية /اليونيدو بعنوان: "خلق سبل عيش مستدامة للمجتمعات المتضررة من تدفق اللاجئين السوريين في شمال لبنان من خلال تحسين فرص العمل في مجال صناعة الأثاث" وتحديد المستفيدين والآلات التي ستقدم لمصانعهم ضمن المشروع:</p> <p>- تم إنجاز 8 ورش عمل تدريبية في مجال التدريب على مهارات البناء لحوالي 73 شخصاً.</p>	<p>-عملية مستمرة</p>
1.3.2	<p>العمل داخلياً وخارجياً لدعم المصانع المؤهلة والواعدة بالقروض والهيئات والتدريب وخلافها وتطوير تجهيزاتها وقدراتها الإنتاجية.</p>	<p>- دراسة أوضاع الإقراض وسبل زيادته وحل المشاكل القائمة.</p> <p>- لقاءات عقدت مع المؤسسات المعنية ومع الشركاء (EU/Kafalat/BDL/UNIDO) لزيادة تأمين القروض الميسرة والهيئات للقطاع الصناعي</p>	<p>- نفذ وينفذ والمشاريع متواصلة بحسب الإمكانيات المتوفرة.</p> <p>- الاجتماع مع ممثلين عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وعن مجموعة من المصارف اللبنانية الخاصة هي البنك اللبناني - الفرنسي وفرنسبنك وبنك ميد وبنك عودة لمناقشة شكاوى الصناعيين حول عدم تأمين التمويل وعدم الحصول على القروض الميسرة وبفوائد متدنية التي تشكل أحد أبرز المشكلات التي تعترض الإستثمار في القطاع الصناعي، والتي تحد من تطوير</p>	<p>- محدودية التمويل من الجهات المانحة وحجم الحاجات والظروف السائدة داخلياً وخارجياً تحدد مدى التحقيق.</p>

رقم النشاط	النشاط	النتيجة المتوخاة	النتيجة المحققة	الفارق
(بحسب الخطّة الإستراتيجية)		( بحلول نهاية السنة )	(نتيجة/حالة في نهاية العام)	(بين النتيجة المتوقعة والنتيجة المحققة)
			<p>النشاط الصناعي وتحديثه وتوسيعه وتجهيزه بالألات الجديدة، ممّا يقلل من حجم خطوط الإنتاج ومن قدراتها التنافسية فسي أسواق متطابقة.</p> <p>وتّم البحث في آليات تسهيلية تؤمّن هذه الفرصة الجاذبة للصناعيين للاستثمار، عن طريق مساهمة مؤسسة التمويل الدولية في دعم هذه القروض. وأبدى ممثلوا المصارف اللبنانية تجاوباً مع هذا الطرح. وسيصار إلى الطلب من جمعية الصناعيين اللبنانيين إعداد لائحة بالصناعيين الراغبين بالحصول على قروض صناعية وإرسالها إلى هذه المصارف لتقييم الطلبات ودراسة إمكانيات التمويل الميسر.</p> <p>- برعاية حاكم مصرف لبنان وبالتعاون مع وزارة الصناعة وجمعية الصناعيين، نظّم مصرف لبنان مؤتمراً صحافياً للإعلان عن القرار الوسيط رقم 13102 الذي اصدره مصرف لبنان حول آلية جديدة لمنح تسهيلات للقروض الصناعية.</p> <p>- صدر عن حاكم مصرف لبنان تعميماً وسيطاً برقم 525 للمصارف بشأن إيداعها نسخة عن القرار الوسيط رقم 13102 تاريخ 3 أيلول 2019 بشأن تعديل القرار رقم 7835 تاريخ 2 حزيران 2001 (الإحتياط الإلزامي)، ليحفّز التسليف للقطاع الصناعي. بمعنى انه أصبح بإمكان المصارف ان تأخذ 10.5% فائدة على القروض الإستثمارية في الصناعة. يتحمّل المقترض 6.84% والبنك المركزي يدعم بـ 3.66% وسيتم إلحاق ذلك برفع سقف القرض ليصل حتى 25 مليون دولار.</p>	



رقم النشاط	النشاط	النتيجة المتوخاة	النتيجة المحققة	الفارق
(بحسب الخطّة الإستراتيجية)		( بحلول نهاية السنة )	(نتيجة/حالة في نهاية العام)	(بين النتيجة المتوقعة والنتيجة المحققة)
1.3.3	تعميم مفهومي التخصصية والتكامل بالإنتاج داخلياً وخارجياً بكل الوسائل المتاحة.	<ul style="list-style-type: none"> <li>- عقد إجتماعات (B To B) بين رجال أعمال متخصصين في مفهومي التخصصية والتكامل وممثلين من القطاع الصناعي لنقل الخبرات.</li> <li>- عقد ورش عمل ومؤتمرات وندوات متخصصة وهدافة للتوجيه والتحضير.</li> <li>- ترسيخ مفهومي التخصصية والتكامل في التعاملات التجارية داخلياً وخارجياً</li> </ul>	<p>وبالتوازي تتناول التعديل دعم القروض التشغيلية للقطاع الصناعي، بحيث تتقاضى المصارف فائدة بقيمة 11.5% ومصرف لبنان يتحمل 6.66% والمقترض 4.84%. بذلك بلغ السقف الذي يستطيع ان يستعمله المقترض لغاية 80% من صادراته على فترة سنة. كما تم رفع سقف الاقتراض من 3 مليون دولار الى 5 مليون دولار.</p> <p>أما في ما يخص الصناعيين المبتدئين في التصدير فنسبة الإستفادة هي 60% من التصدير المتوقع على فترة سنة.</p>	<p>- تقدم ملحوظ على المستوى الداخلي كما في العلاقات مع الخارج.</p> <p>- التنفيذ يأخذ مجراه والوعي يصبح أكثر فأكثر منتشرأً والجهد يتطلب إمكانيات أكبر ووقت لتغيير ثقافة موروثة.</p> <p>- وجّهت وزارة الصناعة كتاباً إلى ديوان المحاسبة للتحقق من الشكوى المقدمة من شركة "البحر المتوسط للكابلات" ضد شركة كهرياء قاديشا لاستبعادها من إحدى المناقصات التي أجرتها، بما يتنافى مع التعميم الذي سبق لرئيس الحكومة بناء على طلب الوزارة أن أصدره معطوفاً على التعميم الصادر بذات الموضوع عام 2014 أيضاً بطلب من الوزارة طالباً فيه "الى الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات إعطاء حق الاستفادة من الأفضلية الممنوحة للسلع المصنوعة في لبنان عند وضع دفاتر الشروط الخاصة بالتلزيماات أو عند فضّ العروض.</p>

الفارق (بين النتيجة المتوقعة والنتيجة المحققة)	النتيجة المحققة (نتيجة/حالة في نهاية العام)	النتيجة المتوخاة ( بحلول نهاية السنة )	النشاط	رقم النشاط (بحسب الخطّة الإستراتيجية)
- تقدم ملموس ويتوسع	<p>- تتم تدريجياً والصناعيون أصبحوا اكثر وعياً ومطالبهم المحقة أصبحت أكثر عدداً وحجماً بعد تحققهم من جدية المعالجات.</p> <p>- عقدت وزارة الصناعة إجتماعاً في أيار 2019 جمع كلاً من وزير الصناعة والشؤون الإجتماعية وممثل عن جمعية الصناعيين اللبنانيين والمنسق المقيم للامم المتحدة في لبنان، للنظر في إمكانية إنشاء لجنة لوضع آلية لتنظيم شراء المنتجات اللبنانية من قبل المنظمات الدولية.</p> <p>- الإجراءات المتخذة بوضع رسم 3% على المستوردات باستثناء المواد الأولية للصناعة والآلات الصناعية إضافة إلى وضع رسوم جمركية مرتفعة على 18 سلعة يوفرها إنتاج محلي.</p> <p>- الإتفاق بين وزارة الصناعة ووزارة الصحة على إعطاء الأولوية لمصانع الأدوية اللبنانية في المشتريات والمناقصات العمومية شرط تطبيقها المواصفات العالمية المطلوبة حفاظاً على مستوى الجودة لضمان فاعليتها.</p>	<p>- نشر ثقافة الوعي حول مكافحة الإغراق والزيادة في الواردات وتبسيط إجراءاتها وقواعد المنشأ عبر استخدام الوسائل المتاحة وتبسيط إجراءاتها وقواعد المنشأ.</p> <p>- متابعة العمل بقانون حماية الإنتاج الوطني والعمل على خفض حجم الاستيراد وتشجيع الاستهلاك المحلي</p>	<p>تكثيف إقامة ورش العمل والمؤتمرات والإجتماعات للخروج بتوصيات ملزمة من شأنها نشر ثقافة الوعي حول مكافحة الإغراق والزيادة في الواردات وتبسيط إجراءاتها وقواعد المنشأ والإلتزام المشترك بالعمل الجدي والبناء للمنافسة الفاعلة تجاه الصناعات الأجنبية.</p>	1.3.4
- تقدم وعمل متواصل	<p>- التوصل تم ويتم والإجراءات تتقدم وقانون موازنة 2019 أقر البعض منها (إعفاء المواد الأولية للصناعة والآلات الصناعية من الضرائب).</p> <p>- توقيع مذكرة تفاهم بين مرفأ بيروت وجمعية الصناعيين برعاية وزارة الصناعة لتخفيض الرسوم على المواد الأولية المستوردة للإنتاج الصناعي.</p>	<p>- التواصل مع الإدارات المعنية (مجلس الوزراء والمالية وإدارة الجمارك).</p> <p>- نشر فوائد هذه التعديلات عبر استخدام الوسائل الإعلامية (مجلة الحدث الصناعي – الدليل الصناعي).</p> <p>- النصوص المعدلة صدرت</p>	<p>متابعة العمل الحثيث مع النواب أفراداً ولجاناً نيابية لتعديل النصوص القانونية المتعلقة بـ:</p> <p>- رسوم المرفأ (ضمناً قطع غيار الآلات الصناعيّة والمواد الأولية الصناعيّة).</p> <p>- رسوم الضريبة على القيمة المضافة.</p>	1.3.5

رقم النشاط	النشاط	النتيجة المتوخاة	النتيجة المحققة	الفارق
(بحسب الخطّة الإستراتيجية)		( بحلول نهاية السنة )	(نتيجة/حالة في نهاية العام)	(بين النتيجة المتوقعة والنتيجة المحققة)
	- رسوم إدارة الجمارك.		- الإتفاق مع وزارة المالية ووزارة النقل على فتح المرافئ يومي السبت والأحد من خلال تمديد دوام الجمارك اللبنانية وعمل مرفأ بيروت لمساعدة القطاعات الإنتاجية وتسهيل عملها لعدم ترتيب أعباء عن تأخر إستلام وإخراج البضائع من المرفأ .	
1.3.6	تطبيق مبدأ المعاملة بالممثل تجاه أي إجراءات أجنبية غير مناسبة.	- تم وضع آلية عمل لتطبيق مبدأ المعاملة بالممثل. - بدء تطبيق مبدأ المعاملة بالممثل مع الدول التي لا تنفذ نصوص الإتفاقيات التجارية	- تقدم ملموس ونصوص قانونية صدرت و/ أو اصبحت حاضرة (رسوم+ حماية + إجراءات ...) - اتّخذت وزارة الصناعة إجراءات وتدابير لحماية الصناعة وتطويرها وتحديثها، وتطبيق مبدأ المعاملة بالممثل في التبادلات التجارية بين لبنان والخارج، وتخفيض كلفة الأعمال وبدأت بوضع بعض العقوبات التقنية امام بعض المستوردات غير المطابقة للمواصفات.	- تقدم ملموس ومستمر
1.3.7	العمل حيث يمكن على رفع الرسوم الجمركية على بعض السلع المستوردة والمنافسة للسلع الداخلية بسبب زيادة الواردات والإغراق والدعم.	- بداية تنفيذ رفع الرسوم بطريقة تدريجية. - إستكمال رفع الرسوم الجمركية	- تم ويستكمل (موازنة 2019) - أصدر وزير المالية بتاريخ 2019/8/8 تعميماً بهدف استثناء المواد الأولية للصناعة والزراعة تطبيقاً للمادة 25 من القانون رقم 144 تاريخ 2019/7/31 الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام 2019 وقد تم ذلك بين وزارة المالية والجمارك وجمعية الصناعيين والوزارات المعنية لا سيما وزارة الصناعة. وعليه، أصدر المجلس الاعلى للجمارك قراراً حمل الرقم 2019/93 عدل بموجبه قراره رقم 2019/98 بما يتناسب مع هذا التعميم.	- تقدم ملموس ومستمر

الفارق (بين النتيجة المتوقعة والنتيجة المحققة)	النتيجة المحققة (نتيجة/حالة في نهاية العام)	النتيجة المتوخاة ( بحلول نهاية السنة )	النشاط	رقم النشاط (بحسب الخطّة الإستراتيجية)
	<p>- صدر المرسوم رقم 5497 بتاريخ 2019/8/23 المتعلق بفرض بعض الاجراءات بهدف حماية بعض المنتجات الوطنية.</p> <p>اما بالنسبة الى الجدول المرفق بالمرسوم رقم 5497 تاريخ 23 آب 2019، فهو يحدد القطاعات الصناعية المحمية ووصف المنتج كما يلي: " الرخام والغرانيت ( ترابيع والواح مقطعة من الرخام والغرانيت وسقاطات الرخام وترابيع واحجار تبليط ورصف طرق من حجر طبيعي)،، كرتون صواني البيض ( اصناف مقولبة او مضغوطة من عجائن ورق )، اللبيسكويت والوايفر ( البسكويت المحلى )، ورق التخذيد وورق التست لايتز ( ورق وكرتون آخر غير مطلي بشكل لفاتات طلحيات لم يخضع لأي عملية اضافية او معالجة غير تلك المنصوص عنها )، مواد التنظيف ( محضرات مهياة للبيع بالتجزئة )، الادوات الصحية، المفروشات، كورن فليكس ( منتجات اساسها الحبوب )، البرادات وافران الغاز والغسالات، البرغل، الطحين، انابيب الحديد، بروفييل الالمنيوم، المحارم المعطرة، المأكولات المعلبة، الورق الصحي، الالبان والاجبان البيضاء، وصناديق الشاحنات".</p> <p>وقد تمّ الأخذ بعين الاعتبار عند إقتراح معدلات الرسوم النوعية على هذه المستوردات، واقع السوق وحاجاته وحجم التصنيع".</p>			

رقم النشاط	النشاط	النتيجة المتوخاة	النتيجة المحققة	الفارق
(بحسب الخطّة الإستراتيجية)		( بحلول نهاية السنة )	(نتيجة/حالة في نهاية العام)	(بين النتيجة المتوقّعة والنتيجة المحقّقة)
1.3.8	فرض إجازات الإستيراد والتصدير حيث يلزم.	<ul style="list-style-type: none"> <li>- العمل تم مع الجهات المعنية في الوزارة لتحديد السلع الواجب فرض إجازات حول إستيرادها</li> <li>- تم التواصل مع الإدارات المعنية (مجلس الوزراء والمالية) والتعاون مع وزارة الإقتصاد والتجارة والجمارك وجمعية الصناعيين اللبنانيين وغرف التجارة والصناعة والزراعة لتنسيق الخطوات اللازمة وفرض الإجازات حيث يجب.</li> <li>- متابعة تنفيذ المتفق عليه وتحديد سبل إستبدال الإجازات بإجراءات اخرى</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تقدم متواصل وتواصل مع الجهات الأجنبية إما لإلغاء إجراءاتها أو لقبول الإجراءات المماثلة.</li> <li>- إصدار قرار بمنع تصدير الجلد الخام إلا بإجازة مسبقة بهدف المحافظة على المواد الأولية لزوم الصناعة الوطنية، ودعت الوزارة إلى إعادة تفعيل عمل الدبّاعات المقفلة والمتوقّفة عن العمل أو التي تعمل بقدرات انتاجية ضئيلة، وتشجيع أصحابها على مزاوله العمل، من أجل تنشيط هذا القطاع الصناعي المرتبط عضوياً بصناعة الأحذية والجلديات.</li> <li>و الوزارة ستعمل على تأمين حاجات الدبّاعات، وستسمح بتصدير الكميات الفائضة، حرصاً وتشجيعاً منها على التكامل والتعامل بين القطاعات الانتاجية والتجارية والزراعية، بروحية تعاقدية وطيبة تؤمن مصالح الجميع بعيداً عن الاحتكار والتحكّم بالأسعار.</li> </ul>	- تقدم ملموس ومستمر
1.3.9	تكثيف تعريف المواطن على السلع الوطنية وجودتها لرفع حجم استهلاكها وتخفيف استيراد المنتجات المشابهة.	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحسّن جودة المنتجات اللبنانية.</li> <li>- أصبح المنتج اللبناني منافساً للسلع الأجنبية وازدادت النسبة الى 15%</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تقدم وتواصل مع المواطنين ووسائل الإعلام والمعنيين.</li> <li>-إطلاق مبادرة تسويقية جديدة لبث أفلام ترويجية بعنوان "صنع في لبنان" على وسائل بعض الإعلام والتواصل الإجتماعي. وقد ساهمت الوزارة بوضع ملصق إعلاني للبرنامج على لوحاتها الإعلانية لمدة شهر تقريباً.</li> <li>- التحضير والمشاركة بمعرض Horeca المنصة الرائدة في مجال الضيافة والخدمات الغذائية في الواجهة البحرية لبيروت من 2 الى 2019/4/5 .</li> </ul>	- تقدم ملموس ومستمر

رقم النشاط	النشاط	النتيجة المتوخاة	النتيجة المحققة	الفارق
(بحسب الخطّة الإستراتيجية)		( بحلول نهاية السنة )	(نتيجة/حالة في نهاية العام)	(بين النتيجة المتوقعة والنتيجة المحققة)
1.3.10	العمل المستمر على استعمال وسائل النشر الخاصة بالوزارة ( دليل الصناعات، الأدلة التوجيهية، الصفحة الإلكترونية ) وغيرها (أفلام وثائقية، تلفزيون، صحف) والطرق الإعلامية والإعلانية الأخرى للتأثير والتوجيه.	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحديث الصفحة الإلكترونية الخاصة بالوزارة باستمرار وتضمينها المعلومات الصناعية الكافية المطلوبة.</li> <li>- التوجيه عبر الصفحة الإلكترونية والمنشورات.</li> <li>- اعتماد الصفحة الإلكترونية ومنشورات الوزارة والاحصاءات الصناعية كمرجعية وكناطق رسمي للوزارة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إستمرارية وتوسع وثبات</li> <li>- إطلاق حملة ترويجية بشعارات جديدة مشجعة للقطاع الصناعي المنتج، ألا وهي: "بالوطني بدعم وطني"/ "بالوطني بصمّ وطني"/ "بالوطني بجمل وطني"/ "بالوطني بداوي وطني"/ "بالوطني بعمر وطني".</li> <li>- صدرت الطبعة الخامسة من دليل الصناعات الغذائية تاريخ 29 آذار 2019 .</li> <li>- تيويم دوري للدليل الإلكتروني الخاص بالمصانع المرخصة لدى وزارة الصناعة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تقدم محسوس مرتبط بالإمكانات المادية والبشرية.</li> </ul>
2.1.1	تأمين الإحصاءات والمعلومات الصناعية وتيويمها للبناء عليها في السياسات والأنشطة والتوجهات.	<ul style="list-style-type: none"> <li>- المعلومات الإحصائية تأمنت بشكل دوري وتحسنت نوعيتها.</li> <li>- تم إصدار دراسات إحصائية يبني عليها المعلومات الصناعية أصبحت أكثر وفرة والدراسات والأبحاث أصبحت أكثر مهنية وواقعية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحقق ويستمر</li> <li>- يتم نشر احصاءات بشكل دوري على الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة وفي وسائل الإعلام - وفقاً لما يلي:</li> <li>* تقرير شهري عن الصادرات وعن حركة إستيراد الآلات الصناعية</li> <li>* تقرير نصف سنوي عن حركة التراخيص الصناعية</li> <li>* تقرير سنوي عن نظام الإحصاء الدائم</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تقدم وثبات وتطوير</li> </ul>
2.1.2	تفعيل الإتصال المباشر وغير المباشر مع الجهات المعنية في الداخل والخارج لزيادة التبادلات التجارية وحلّ المشاكل.	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحسّن جودة العديد من المنتجات اللبنانية.</li> <li>- استمرار عملية إزالة العراقيل التقنيّة أمام وصول الصادرات اللبنانية إلى الأسواق الأجنبية بالتعاون مع وزارة الخارجية.</li> <li>- عقد المؤتمرات الدولية للمساعدة على زيادة الصادرات الصناعية والتزام معظم الصناعيين بالموصفات الوطنية والأوروبية والعالمية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحقق ويستمر</li> <li>- الإجتماعات والإتصالات المستمرة مع الإتحاد الأوروبي داخل لبنان وخارجه كما مع الدول العربية وغيرها لتحسين عمليات التبادل التجاري.</li> <li>- تحقق ويستمر</li> <li>- بدأت الوزارة العمل على وضع لائحة بالمنتجات المؤهلة للدخول الى الأسواق الأوروبية بالموصفات الأوروبية المطلوبة كي لا تعترضها أي عقبات.</li> <li>- إرساء قواعد تفاوضية صلبة جديدة مع شركاء لبنان</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تقدم وثبات وإستمرارية</li> </ul>

رقم النشاط	النشاط	النتيجة المتوخاة	النتيجة المحققة	الفارق
(بحسب الخطة الإستراتيجية)		( بحلول نهاية السنة )	(نتيجة/حالة في نهاية العام)	(بين النتيجة المتوقعة والنتيجة المحققة)
2.1.3	الترويج الإعلامي والإعلاني عبر تغطية جميع الأنشطة لزيادة الصادرات الصناعية وتشجيع الإستهلاك الأجنبي للمنتجات الوطنية.	<ul style="list-style-type: none"> <li>- توسّع مضطرد لتوزيع ونشر المواد الإعلانية والإحصائية والإعلامية عبر الإعلام المرئي والمسموع وتركيز الإهتمام المجتمعي على أهمية الصناعة الوطنية.</li> <li>- الإستفادة من خبرة اللبنانيين في الخارج وخاصة القطاعات ذات القيمة المضافة</li> </ul>	<p>- تحقق ويستمر</p> <p>- اطلاق " الحملة الوطنية لدعم الصناعة اللبنانية" برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء في السراي الحكومي والتي نظمتها وزارة الصناعة بالتعاون مع جمعية الصناعيين اللبنانيين بعنوان " بالوطني بدعم وطني".</p> <p>وضمن إطار إطلاق الحملة الترويجية تم إعداد وعرض فيلم دعائي - تسويقي يبرز أهمية الصناعة الوطنية وتفاعل الشباب اللبناني معها.</p>	- تقدم ملموس ومستمر
2.1.4	تنظيم المعارض داخلياً وخارجياً والمشاركة فيها ضمن منظور متطور هادف ومتخصص.	<ul style="list-style-type: none"> <li>- ازدياد وجود الجناح اللبناني في المعارض الدولية.</li> <li>- ازدياد الحوافز لمشاركة الصناعيين من خلال جمعية الصناعيين وإيدال/ IDAL.</li> <li>- ازدياد نسبة المشاركة في المعارض الداخلية والخارجية للصناعيين وتنظيم معارض محلية ودولية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- عدم توفر الإمكانيات وتعدد الجهات المعنية.</li> <li>- مراوحة</li> <li>- الطلب من مجلس الوزراء الموافقة على تخصيص إعتمادات بقيمة 1.5 مليار ليرة لإقامة معارض في الداخل والخارج للمنتجات الصناعية وتمكين وزارة الصناعة من أداء دورها في عملية التمويل. رد مجلس الوزراء على ضرورة التنسيق مع وزارة الاقتصاد والتجارة وإيدال المخصص لهما أصلاً إعتمادات لهذه الغاية.</li> <li>- مشاركة وزارة الصناعة في الحفل الذي ألقته الشركة الدولية للمعارض IFP Group في فندق الهيلتون - وسط بيروت فعاليات المعرض الدولي للتغليف والتعبئة والطباعة والورق 4P East Med الذي نظم للمرة الاولى في لبنان برعاية رئيس</li> </ul>	- محاولات مستمرة للتشغيل والإستدامة

رقم النشاط	النشاط	النتيجة المتوخاة	النتيجة المحققة	الفارق
(بحسب الخطّة الإستراتيجية)		( بحلول نهاية السنة )	(نتيجة/حالة في نهاية العام)	(بين النتيجة المتوقعة والنتيجة المحققة)
			<p>مجلس الوزراء وذلك من 15 إلى 18 تشرين الأول في السبسي ســــايد أرينــــا .</p> <p>هذا المعرض بنسخته الأولى ضم أكثر من 100 عارض لبناني ودولي من 9 بلدان منها 3 أجنحة دولية لكل من مصر والصين وبنغلادش، حيث تم عرض آخر التقنيات والابتكارات التي تم التوصل إليها في مجالات الطباعة ، الورق والتغليف والتعبئة.</p> <p>شكل هذا المعرض فسحة أساسية لتبادل الخبرات بين العارضين ومعرفة إحتياجات سوق بلدان شرق المتوسط ومتطلبات المستهلكين.</p> <p>- إضافة إلى إقامة بعض المعارض المتنقلة والمتخصصة في عدد من المناطق اللبنانية ودعم مشاركة الصناعيين في معارض خارجية.</p>	
2.1.5	<p>ترسيخ آلية التواصل مع البعثات اللبنانية في الخارج بالتنسيق مع وزارة الخارجية والمغتربين ومع البعثات الأجنبية العاملة في لبنان والمنظمات الدولية لتسهيل التبادل التجاري والتعريف بالمنتجات اللبنانية وتقريب الصناعيين من رجال الأعمال والتجار.</p>	<p>- عقد إجتماعات مع البعثات الدبلوماسية اللبنانية في الخارج.</p> <p>- متابعة توصيات الإجتماعات مع الملحقين اللبنانيين التجاريين في الخارج لتقييم النتائج وتفعيل التبادل التجاري للسلع والخدمات والمساهمة في نهوض الإقتصاد</p>	<p>- تحقق والتواصل دائم وثابت وبترسخ.</p> <p>- التواصل مع الملحقين الإقتصاديين اللبنانيين في مختلف البعثات في الدول العربية والأجنبية دائم ومثمر، تبادل معلومات وتوصيات ووضع خطط وبرامج مشتركة.</p> <p>- التواصل مباشر ومستمر أيضاً مع دوائر وزارة الخارجية والمغتربين للتنسيق والتعاون في مختلف الملفات مع الخارج ولا سيما مع دائرة الشؤون الاقتصادية والأمانة العامة للوزارة (إتفاقيات – تبادل – علاقة مع البعثات ...)</p> <p>- التواصل مع البعثات الأجنبية العاملة في لبنان قائم وبترسخ لتدعيم العلاقات وحل المشاكل وزيادة التبادل</p>	<p>- تقدم ملموس ويتعمق</p>



رقم النشاط	النشاط	النتيجة المتوخاة	النتيجة المحققة	الفارق
(بحسب الخطّة الإستراتيجية)		( بحلول نهاية السنة )	(نتيجة/حالة في نهاية العام)	(بين النتيجة المتوقعة والنتيجة المحققة)
			<p>والتعاون (البنك الدولي - الإتحاد الأوروبي- المصارف الأوروبية EBRD/EIB -إيطاليا - مصر - بيلاروسيا- بلغاريا- بريطانيا- الصين- اليابان- الهند - العراق...)</p> <p>- التواصل المباشر والإجتماع مع البعثات الدبلوماسية اللبنانية عند توفر الفرص ( إجتماعات المدير العام مع سفيرينا في فيينا وبروكسل وتواصل هاتفي دائم معهما ومع سفيرينا في جنيف وباريس إضافة إلى سفرائنا في دول أخرى عند الضرورة.</p> <p>- إجتماع المدير العام مع الإدارات المختصة في الإتحاد الأوروبي في بروكسل والمعنيين في يونيدو في فيينا.</p> <p>- إجتماع المدير العام وفريق العمل مع بعض المسؤولين (في بعثات الإتحاد الأوروبي وبريطانيا واليابان والصين ومصر وبلغاريا....).</p>	
2.2.1	دعم لبيان باك وتوسيع مروحة التعريف به بين الصناعيين.	<ul style="list-style-type: none"> <li>- زيادة عدد المؤسسات الصناعية التي تستفيد من نشاطات لبيان باك (تدريب - مواصفات - إستشارات، إلخ).</li> <li>- ازدياد عدد المؤسسات الصناعية التي تستفيد من نشاطات لبيان باك .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- لحظ إتمادات من ضمن موازنة الوزارة تثبيتاً للدعم والتطوير</li> <li>- نظم المركز اللبناني للتغليف "لبيان باك" ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ( يونيدو )، برعاية وزارة الصناعة الحفل التكريمي لإعلان أسماء الطلاب العرب الـ ٣٨ الفائزين في الدورة الثانية لمسابقة "أراب ستارباك" لأفضل تصميم تغليف، وذلك في مقر اتحاد الغرف العربية في بيروت. وهدفت المسابقة الى تعزيز الإبداع والإبتكار في هذا المجال وقد ضمت ثلاث فئات: فئة التصميم المرئي للتغليف وفئة التصميم</li> </ul>	- تحقق ويتقدم

الفرق (بين النتيجة المتوقعة والنتيجة المحققة)	النتيجة المحققة (نتيجة/حالة في نهاية العام)	النتيجة المتوخاة ( بحلول نهاية السنة )	النشاط	رقم النشاط (بحسب الخطّة الإستراتيجية)
	الهيكلية للتغليف وفئة التغليف في سلامة الغذاء. كما تضمنت المسابقة جائزة شركة يونيباك من مجموعة إندفكو في لبنان و جائزة مصرف لبنان. واشترك في مسابقة "أراب سنارباك" هذه السنة 930 طالباً من احدى عشرة دولة عربية وهي، بالإضافة الى لبنان: مصر، تونس، فلسطين، الاردن، المغرب، سلطنة عمان، اليمن، العراق، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية.			
- ضعف الإمكانيات البشرية والمادية - ضرورة العمل بوتيرة أكبر وتركيز أعمق	- تقدم ملموس - تتابع وزارة الصناعة الإجتماعات الدورية التي تعقد في مقرّ ليينور الرسمي من خلال مندوبيها للتعاون والعمل على إستصدار مراسيم جديدة ذات مواصفات عالية تحاكي المواصفات العالمية لتأمين جودة المنتجات اللبنانية. - متابعة العمل مع مؤسسة المقاييس والمواصفات ( ليينور ) وهيئة إدارة السير والمركبات والآليات مؤسسة Frem Industry لتصنيع السيارات والبحث بهدف وضع الأطر والآليات والتشريعات والمواصفات الضرورية التي تسهل عملية إنتاج السيارات في لبنان وتسجيلها وتصديرها إلى الخارج.	- عملية وضع توصيات لإصدار مواصفات جديدة وقواعد فنية قيد المتابعة. - متابعة وضع توصيات لإصدار مواصفات جديدة وقواعد فنية - تشجيع الصناعيين الالتزام بالمواصفات المعمول بها وفقاً للأصول القانونية لتحسين جودة الانتاج والصادرات الصناعية اللبنانية	حثّ مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية على تكثيف إصدار المواصفات وتطبيقها لرفع مستوى جدوى الإنتاج الوطني.	2.2.2
- تقدم ملموس ومستمر	- يتحقق باستمرار ويتوسع مع دول وإتحادات أكثر مشاريع مذكرات التفاهم والإتفاقيات الدولية المتعلقة بالإعتراف المتبادل بالمواصفات الوطنية وشهادات المطابقة والتعاون الصناعي والبرامج التنفيذية لمذكرات	- متابعة وضع توصيات لليينور ومعهد البحوث الصناعيّة بالتعاون مع جمعيّة الصناعيين اللبنانيين لتوقيع إتفاقيات جديدة.	توقيع مذكرات التفاهم والإتفاقيات الدوليّة المتعلقة بالإعتراف المتبادل بالمواصفات الوطنيّة وشهادات المطابقة.	2.2.3

الفارق (بين النتيجة المتوقعة والنتيجة المحققة)	النتيجة المحققة (نتيجة/حالة في نهاية العام)	النتيجة المتوخاة ( بحلول نهاية السنة )	النشاط	رقم النشاط (بحسب الخطّة الإستراتيجية)
	<p>التفاهم وإتفاقيات التعاون مع الدول التالية :</p> <p>- إقتراح التوقيع على مشروع برنامج تنفيذي، لإتفاقية التعاون الفني الموقع بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة قطر بتاريخ 2009/1/7 والمتعلقة بالتعاون الفني في مجالات المواصفات والمقاييس والمختبرات وانظمة الجودة، بموجب كتاب رقم 3009-3246 / و تاريخ 1 تشرين ثاني 2019.</p> <p>- إقتراح التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون الصناعي بين وزارتي الصناعة في الجمهورية اللبنانية وفي الإمارات العربية المتحدة ومع هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس ESMA لاسيما في مجالات التقييس والتدريب ومنح شارة المطابقة، بموجب كتابين - رقم 2474-2635 / و تاريخ 9 آب 2019. - رقم 2775-2984 / و تاريخ 9 آب 2019.</p> <p>- مشروع البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم للتعاون الصناعي الموقعة بين لبنان والأردن بتاريخ 2010/3/19 ، وذلك لتعزيز التعاون في مختلف المجالات التي تهم الطرفين وبصورة خاصة في المجال الصناعي ، بموجب كتاب رقم 2898-3125 / و تاريخ 27 آب 2019</p> <p>- مشروع البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم الموقعة في يريفان بتاريخ 2011/12/9 بين وزارة الصناعة في الجمهورية اللبنانية ووزارة الإقتصاد في جمهورية أرمينيا، وذلك لتعزيز التعاون بين البلدين في مختلف</p>			

الفارق (بين النتيجة المتوقعة والنتيجة المحققة)	النتيجة المحققة (نتيجة/حالة في نهاية العام)	النتيجة المتوخاة ( بحلول نهاية السنة )	النشاط	رقم النشاط (بحسب الخطّة الإستراتيجية)
	<p>المجالات التي تهم الطرفين وبصورة خاصة في المجال الصناعي، بموجب كتاب رقم 3126-2897 / و تاريخ 27 آب 2019 .</p> <p>- مشروع البرنامج التنفيذي للبروتوكول الصناعي الموقع بين لبنان ومصر في القاهرة بتاريخ 2018/3/23 ، بموجب كتاب رقم 1489-1573 / و تاريخ 21 حزيران 2019 .</p> <p>- إقتراح التوقيع على مشروع إتفاقية تجارية بين لبنان والموزامبيق لتعزيز العلاقات الإقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، بموجب كتاب رقم 1629-1542 / و تاريخ 13 أيار 2019 .</p> <p>- إقتراح التوقيع على مشروع إتفاق تعاون إقتصادي بين الجمهورية اللبنانية وجمهورية تشيكيا، بهدف تعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي والصناعي على أساس المنفعة المتبادلة بين البلدين ، بموجب كتاب رقم 1575 -1488 /و تاريخ: 17 أيار 2019</p> <p>- إقتراح التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون الصناعي بين لبنان واليونان تؤكد على المستوى الرفيع للتعاون الصناعي والعلمي والتكنولوجي وتطويره، كما تخلق البيئة المناسبة لتطوير العلاقات الصناعية ، بموجب كتاب رقم 150-149 /و والتاريخ: 22 كانون الثاني 2019</p>			

<b>الفارق</b> (بين النتيجة المتوقعة والنتيجة المحققة)	<b>النتيجة المحققة</b> (نتيجة/حالة في نهاية العام)	<b>النتيجة المتوخاة</b> ( بحلول نهاية السنة )	<b>النشاط</b>	<b>رقم النشاط</b> (بحسب الخطّة الإستراتيجية)
	<p>- إقتراح لتفعيل بروتوكول التعاون بين لبنان والمملكة المغربية من خلال التوقيع على مذكرة تفاهم جديدة ، تُحاكي دعم العلاقات الثنائية بين البلدين وتعزز التعاون الاقتصادي والصناعي بينهما، بموجب كتاب رقم: 1034-984/و تاريخ 27 آذار 2019.</p> <p>- إقتراح التوقيع على مشروع التعاون الإقتصادي بين الجمهورية اللبنانية وجمهورية تشيكيا لتعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي والصناعي على أساس المنفعة المتبادلة بين البلدين ، بموجب كتاب رقم 1575-1488/و تاريخ 17 أيار 2019.</p> <p>- مشروع توقيع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال المعايير وإتفاق للاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة بين لبنان ونيجيريا ، بموجب كتاب رقم 1993-2172/و تاريخ 18 تموز 2019.</p> <p>- إقتراح التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون الصناعي بين وزارتي الصناعة في لبنان وبلغاريا بهدف تفعيل وتنشيط العلاقات الصناعية بين البلدين في كافة المجالات الصناعية ، بموجب رقم 2634 تاريخ 30 تموز 2019</p> <p>- المشاركة في المفاوضات لعقد إتفاقية التجارة الحرة بين الجمهورية اللبنانية ودول السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (الميركوسور) التي عُقدت في وزارة الخارجية والمغتربين في بيروت ما بين 14 و18 تشرين</p>			

رقم النشاط	النشاط	النتيجة المتوخاة	النتيجة المحققة	الفارق
(بحسب الخطّة الإستراتيجية)		( بحلول نهاية السنة )	(نتيجة/حالة في نهاية العام)	(بين النتيجة المتوقعة والنتيجة المحققة)
			<p>الأول 2019 ، بموجب كتاب رقم 3371-3632/و تاريخ 10 تشرين أول 2019.</p> <p>- التحضير للمشاركة في المفاوضات الهادفة لإستكمال عملية إنضمام لبنان وفقاً للأصول إلى إتفاقية أغادير للإستفادة من تراكم قواعد المنشأ والتغلب على عوائق التجارة مع دول الإتحاد الأوروبي عبر الإستفادة من حجم الكوتا في دول الاعضاء. بموجب كتاب رقم تحت رقم 3300-3060/ و تاريخ 4 أيلول 2019.</p>	
2.2.4	تنظيم ورش عمل مع الشركاء (ليبينور – معهد البحوث الصناعية – برنامج الجودة (QUALEB) + مؤسسات من القطاع الخاص لتقديم مساعدات تقنية للمصانع للحصول على شهادات: ISO و CE Mark	<ul style="list-style-type: none"> <li>- ازدياد التواصل مع معهد البحوث الصناعيّة ولبينور و برنامج الجودة.</li> <li>- ورش تدريب نوعية لتقديم مساعدات تقنية للحصول على الـ ISO و CE Mark</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يتحقق باستمرار رغم الإمكانات المحدودة</li> <li>- تمت إقامة ورشة عمل بالتعاون مع مصرف فرنسبنك في معهد البحوث الصناعية بعنوان " الحلول المقترحة لتمويل إستخدام الطاقة المستدامة في الصناعة".</li> <li>- تمت إقامة ورشة عمل بالتعاون مع معهد البحوث الصناعية وشركة triple C الإستشارية بعنوان "معالجة التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في ظل تطور المعلوماتية".</li> </ul>	- تقدم مستمر
2.3.1	العمل على مشروع قانون بإعفاء الصادرات الصناعية من ضريبة الدخل بنسبة 100% بعد أن استقرّ تطبيق قانون الإعفاء بنسبة 50 % من الضريبة.	<ul style="list-style-type: none"> <li>- وافقت الجهات المعنية ووضعت دراسات الجدوى والخطط المؤيدة.</li> <li>- إصدار القانون بالإعفاء والآليات التطبيقية</li> </ul>	- لم يتحقق إلى جانب مشاريع قوانين أخرى	- عدم إقرار من الجهات المعنية خارج الوزارة إلا أنه قيد المتابعة
2.3.2	تخفيف إجراءات التصدير بالتعاون مع إدارة الجمارك والوزارات المعنية مباشرة (الإقتصاد والتجارة والصحة والزراعة والبيئة، إلخ).	<ul style="list-style-type: none"> <li>- وضع آليات تعاون وتنسيق وحلّ مشاكل.</li> <li>- متابعة وتبويب وتحديث الإجراءات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تواصل مستمر ونتائج ملموسة غير كافية</li> <li>- أرسلت وزارة الصناعة مشروع قانون دعم الصادرات الصناعية اللبنانية - نظام الرذيات الصناعية الذي أعدته الوزارة إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء</li> </ul>	- ضرورة الضغط أكثر والتركيز على الهدف الرئيسي للإقناع

رقم النشاط	النشاط	النتيجة المتوخاة	النتيجة المحققة	الفارق
(بحسب الخطّة الإستراتيجية)		( بحلول نهاية السنة )	(نتيجة/حالة في نهاية العام)	(بين النتيجة المتوقعة والنتيجة المحققة)
2.3.3	العمل على إقرار مشروع القانون المتعلق بإعفاء المواد الأولية والألات والمعدات المستوردة للصناعة من الضريبة.	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تفعيل الإتصالات والضغط من أجل المشروع.</li> <li>- التواصل مع النواب والكتل النيابية لإقراره</li> <li>- متابعة التحضيرات اللازمة مع الإدارات المعنية لتطبيق القانون عند إقراره</li> </ul>	<p>مع الأسباب الموجبة له، تمهيداً لعرضه على مجلس الوزراء وإقراره. وفي ما يلي نصّ مشروع القانون: مشروع قانون دعم الصادرات الصناعية اللبنانية</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• نظام الرذيات الصناعية</li> </ul> <p><u>المادة الأولى:</u> تعطى المصانع المرخصة وفقاً للأصول مبلغاً وقدره ثلاثة بالمائة ( 3% ) من قيمة صادراتها السنوية المصنّعة في لبنان والحائزة على شهادة المنشأ في لبنان وفقاً للأصول، وذلك في حال تجاوزت صادراتها التي تستفيد من أحكام هذا القانون قيمة مائة مليون ليرة لبنانية سنوياً، على أن لا يتجاوز المبلغ السنوي الذي تحصل عليه المصانع التي تستفيد من أحكام هذا القانون مليار وخمسمائة مليون ليرة لبنانية ( 1.500.000.000 ليرة لبنانية ) وذلك مهما بلغت قيمة صادراتها السنوية.</p> <p><u>المادة الثانية:</u> يحدّد مجلس الوزراء، بناء على اقتراح وزير الصناعة، الصناعات التي تستفيد من أحكام هذا القانون وذلك بصورة دورية كل ثلاث سنوات.</p> <p>- التواصل مستمر مع الجمارك ومرفأ بيروت ووزارتي الإقتصاد والتجارة والخارجية والمغربيين.</p>	<p>- تحقق</p> <p>- تحقق (المادة 59 من القانون رقم 144 تاريخ 2019/7/31 الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام 2019)</p> <p>- صدر عن وزير الصناعة القرارين التاليين: *الأول رقم 1/49 تاريخ 2019/4/16 (قرار تطبيقي للمرسومين الأول رقم 1/117 تاريخ 2014/7/3 والثاني رقم 121 تاريخ 2019/7/3) بشأن إعفاء المواد</p>

رقم النشاط	النشاط	النتيجة المتوخاة	النتيجة المحققة	الفارق
(بحسب الخطّة الإستراتيجية)		( بحلول نهاية السنة )	(نتيجة/حالة في نهاية العام)	(بين النتيجة المتوقعة والنتيجة المحققة)
			<p>الأولية المدرجة تحت البند الجمركي (المقابل لها) الواردة في الجدول المرفق، من الفحوصات المخبرية الدورية وتعتمد نتائج الفحوص والإختبارات والتحليل الصادرة بموجب شهادة من بلد المنشأ وذلك للتحقق من مطابقة المواد الأولية المذكورة في الجدول المرفق بهذا القرار المعنية بكل من المرسومين 2014/117 و2014/121.</p> <p>* الثاني رقم 1/54 تاريخ 2019/5/21 بشأن إعفاء بعض المواد الأولية المستوردة من الفحوص المخبرية في معهد البحوث الصناعية، ومن دون أن يتعارض الإعفاء مع التأكد من سلامة المنتج وصلاحيته وجودته وعدم إلحاق الضرر البيئي. ويؤدي الإعفاء الى تخفيض التكلفة والوقت على الصناعيين .</p>	
3.1.1	<p>الطلب من أصحاب المصانع استقبال طلاب جامعات ومعاهد فنيّة من أجل إجراء فترة تمرين ترتبط باختصاصاتهم بالتنسيق مع وزارة الصناعة.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- ارتفاع عدد الطلاب المستفيدين من الأليّة.</li> <li>- تطوير آلية العمل بين الأقطاب الثلاثة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يتحقق باستمرار</li> <li>- تتولى وزارة الصناعة عبر مصلحة التراخيص الصناعية بالتعاون مع جمعية الصناعيين اللبنانيين ضمن الأطر القانونية تأمين فترة تمرين لطلاب مختلف الجامعات والمعاهد الفنيّة اللبنانية بما يتلاءم وإختصاصاتهم.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إستمرارية وتوسع</li> </ul>
3.1.2	<p>إيجاد شبكة تواصل فاعل وتعاون بين الجهات المعنية لتحفيز عوامل الابتكار والتطوير (وزارة التربية والتعليم العالي، الجامعات والمعاهد الفنيّة جمعيّة الصناعيين اللبنانيين ومعهد البحوث الصناعيّة والمجلس الوطني للبحوث العلمية).</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تفعيل شبكة العلاقات من القطاعين العام والخاص.</li> <li>- تفعيل برنامج لبرا.</li> <li>- وضع الدراسات والأبحاث ونشرها.</li> <li>- الوزارة مركز أبحاث ودراسات وتوجيه.</li> <li>- تطوير آليات العمل وتعميم أهمية الأبحاث والتطوير في الأعمال</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحقق ويتوسع</li> <li>- وضع الاستراتيجية الوطنية للذكاء الإصطناعي في قطاع الصناعة 2020-2050</li> <li>- وضع النسخة المحدثة من السياسة الإقتصادية "لبنان الإقتصاد للتنمية المستدامة 2025 " الموضوع سنة 2016 .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحقق ويستمر بحسب الإمكانيات</li> </ul>



رقم النشاط	النشاط	النتيجة المتوخاة	النتيجة المحققة	الفارق
(بحسب الخطة الإستراتيجية)		( بحلول نهاية السنة )	(نتيجة/حالة في نهاية العام)	(بين النتيجة المتوقعة والنتيجة المحققة)
3.1.3	السعي لإقرار مشروع القانون الرامي إلى تعديل المادة 5 مكرّر من قانون ضريبة الدخل لجهة إعفاء نفقات الأبحاث والتطوير من ضريبة الدخل.	- ممارسة الضغط ومتابعة المسار القانوني لإقرار المشروع. - إقرار المشروع	- وقّعت وزارة الصناعة ورئيسة الجامعة الاميركية للعلوم والتكنولوجيا ( AUST ) مذكرة تفاهم بهدف تبادل الخبرات والمعرفة ضمن الإطار البحثي والأكاديمي. - مراجعة النشاط رقم 2.2.4	- متابعة حتى الإقرار
3.1.4	تفعيل العمل باتفاقية التعاون الموقعة بين وزارتي الصناعة والتربية والتعليم العالي وجمعية الصناعيين اللبنانيين لتقريب المناهج والبرامج التعليمية من الحاجات التصنيعية وإيجاد بدائل وطرق إنتاج جديدة ومتطورة وذلك من خلال: ● قيام الصناعيين بزيارات إلى المعاهد والجامعات. ● استقبال الطلاب من مختلف المستويات في المصانع لتعريفهم بالصناعة الوطنية. ● كسر حاجز الرفض والعدائية بين المجتمع اللبناني والصناعة الوطنية. ● ربط استهلاك المنتجات المحلية بالإنتماء الوطني.	- إقامة ورش عمل وندوات ومعارض صناعية في المعاهد والمدارس في مختلف الأراضي اللبنانية. - فرص عمل للخريجين تأمنت - إعطاء مواد علمية في الجامعات والمعاهد الفنية تختص بالصناعة والإبتكار والأبحاث والتكنولوجيا للإستفادة مستقبلاً من اليد العاملة المتخصصة في المصانع اللبنانية	- وجهت رسائل إلى وزارة التربية والتعليم العالي وجمعية الصناعيين اللبنانيين لتجديد الإتفاقية وتفعيلها. - ورود جواب من الجهتين بالموافقة على السير بالإتفاقية. - قامت وزارة الصناعة بالتعاون مع جمعية الصناعيين اللبنانيين بنشر معلومات حول فرص العمل المتوفرة في مختلف المصانع اللبنانية على موقعيهما الإلكتروني www.industry.gov.lb - تم تأليف لجنة مشتركة بين وزارتي التربية والصناعة وجمعية الصناعيين لملاءمة إختصاصات التعليم المهني مع فرص العمل عبر وضع دراسة لتطوير المناهج خدمة للصناعة. - وجهت الوزارة كتاباً إلى جمعية الصناعيين اللبنانيين برقم 1812-1711/و تطلب بموجبه أن تعمم على الأعضاء المنتسبين في الجمعية تطوير وتشجيع صناعة	- عدم تحقق لعدم التزام وزارة التربية والتعليم العالي وجمعية الصناعيين اللبنانيين ببنود الإتفاقية وعدم تجاوبهم سابقاً مع تجديدها منذ سنة 2016. - تحريك جديد للمسار

رقم النشاط	النشاط	النتيجة المتوخاة	النتيجة المحققة	الفارق
(بحسب الخطّة الإستراتيجية)		( بحلول نهاية السنة )	(نتيجة/حالة في نهاية العام)	(بين النتيجة المتوقّعة والنتيجة المحقّقة)
			التجهيزات العائدة لذوي الإحتياجات الخاصة وإتخاذ كافة التدابير التي تساهم في دمجهم في المجتمع وتأمين فرص عمل لهم وفق الأصول.	
3.2.1	عقد إجتماعات تنسيقية مع الجهات التي تؤمن تمويل وإدارة و/أو مساعدات تقنية للحاضنات الصناعية لدعم أصحاب الإبتكارات في الميادين التي تساهم في تطوير القطاع الصناعي وتكنولوجيا المعلومات (وزارة الاتصالات - BIAT - Berytech - SouthBic).	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إزدياد عدد الشركات الناشئة في الحاضنات.</li> <li>- ترسخ مفاهيم الإبداع والتخصّصية.</li> <li>- توسيع رقعة الصناعات الإبداعية والمتجددة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- ركود على هذا المستوى لعدم توفر الإمكانيات اللازمة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- متابعة وتواصل لتأمين المتطلبات</li> </ul>
3.2.2	تطوير بنود مشاريع الإتفاقيات والتعاون العلمي وتبادل الخبرات بالإشتراك مع الجامعات ومراكز البحث العلمي لتطبيق أفضل الأبحاث في المجالات التخصصية التي تراها الوزارة مناسبة كتكنولوجيا النانو، الميكاترونكس، الصناعات الغذائية، الأدوية، البرمجة، الطاقات البديلة، تصنيع المعدات والآلات الصناعية، المنتجات التجميلية والعطور، الأعشاب الطبية، الكيمياء الحيوية والصناعية والصناعات التدويرية، إلخ.	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تقديم حوافز للكفاءات لتنفيذ إختراعات جديدة.</li> <li>- تأمين جهات داعمة لمساعدة المبتكرين على تطبيق إبتكاراتهم الجديدة وإقامة ورش عمل وندوات ومؤتمرات.</li> <li>- توزيع جوائز ودعم إعلامي وتوجيه ودعم للإبتكار والإبداع والتطوير</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- عمل حثيث ومستمر</li> <li>- ضعف الإمكانيات</li> <li>- تجاوب يتزايد</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- متابعة وتقديم لاسيما مع معهد البحوث الصناعية ومشروع ليرا.</li> <li>- تنفيذ دراسات وأبحاث مع المعهد .</li> </ul>
3.2.3	تشجيع البحث العلمي في المجالات الصناعية وتعميمه بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات المعنية داخل لبنان وخارجه.	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إطلاق مشاريع بحث علمي جديدة ذات قيمة مضافة للقطاع الصناعي، وإقامة ورش عمل وندوات ومؤتمرات.</li> <li>- لجنة إشرافية مختصة بالتعاون مع جمعية الصناعيين تم تشكيلها</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يتحقق باستمرار بحسب الإمكانيات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- متابعة وتقديم وتوسع بتقبل المفاهيم.</li> </ul>

